المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاربعاء 28-04-2010 العدد 3637
4

طالبوه بالاستقالة وبتوضيح أمام «لجنة الإعلام»

نواب من ١٤ و٨ ينتقدون نحاس «وتقريره المحرّف»

تواصلت المواقف النيابية على طريقة تعاطي وزير الاتصالات شربل نحاس مع تقرير وزارته عن الاتفاقية الامنية امس، معتبرة أنه «تعاطى بطريقة ملتبسة، وأن مبرراته وتوضيحاته في البيان اليتيم الصادر عن مكتبه الاعلامي غير مقنعة، وزادت الأمور تعقيدا والتباسا».

ورأى عضو «لجنة «الإعلام والاتصالات» النيابية النائب عقاب صقر أن «نحاس قام بتحريف تقرير اللجنة الفنية وأن عليه وضع استقالته بتصرف رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء»، ولفت عضو كتلة «المستقبل» النائب زياد القادري الى «تحول وزارة الاتصالات الى محمية سياسية تسخر لحياكة مؤامرات، وتستبيح مؤسسات الدولة وتضرب صدقيتها».

وفي حين أكد عضو تكتل «لبنان أولا» النائب خالد زهرمان، أن «المستندات والوقائع المتوفرة لا تقبل الشك بأن هناك لجنتين وتقريرين ووزيرين»، دعا عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النائب نبيل نقولا «رئيس لجنة الإعلام النائب حسن فضل الله الى «عقد جلسة استثنائية طارئة لمتابعة البحث وجلاء الحقيقة». وطالب عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب ميشال موسى نحاس بتوضيح كل ما يدور حول هذا الموضوع».

صقر

● أوضح النائب صقر في حديث الى «المؤسسة اللبنانية للإرسال» أمس، أنني «لا أقوم بحملة على وزير الاتصالات شربل نحاس، بل أقوم بواجبي كنائب وكعضو في لجنة الإعلام والاتصالات النيابية حيال موضوع كاد أن يؤدي إلى فتنة كبرى، خصوصا وأن الوزير نحاس يتعاطى باستخفاف في هذا الموضوع، وأن سؤالي له هو سؤال قانوني ودستوري»، معربا عن «اعتقاده أن القناع سقط في أم الفضائح في وزارة الاتصالات».

وأكد أن «هناك عملية تهريب للجنة التقنية في نصابها وتقريريها، وقد استنسب تقريرا على تقرير آخر، إضافة الى الغرفة السوداء التي تراقب اللبنانيين»، وقال: «لقد أعددت مذكرة كاملة سأتقدم بها صباح الغد (اليوم) إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري تتضمن ملاحظاتي على التقرير، وملاحظاتي في لجنة الإعلام، وكلام الوزير نحاس الصادر عن مكتبه الإعلامي، والتقرير الذي تم إلغاؤه من أجل تحريفه، آملا أن «يعمل الرئيس بري على تفكيكها بالطرق الدستورية».

ولفت الى أنني «سوف أعرض على الرئيس بري تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، كما أننا سنتابع هذا الملف الى النهاية». وذكر أن «سلوك وزير الاتصالات سيؤدي إلى استقالة عدد من الموظفين المحترمين مثل استقالة رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة، التي نعتبرها استقالة خاطئة»، ناصحا «وزير الاتصالات بأن يضع استقالته في يد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة حتى ينجلي التحقيق». وأوضح «أننا نسير في استراتيجية ونعطي إشارات حتى يتعظ من يريد أن يتعظ».

وفي حديث الى قناة «الجديد» جدد صقر التأكيد أن «وزير الإتصالات شرح أن التقرير النهائي للجنة الفنيّة كانت له مسوّدات، وهذا ما يناقض ما هو موجود في حوزتي والذي سأضعه بين يدي التحقيق للتدقيق فيه وفتح الملف على مصراعيه، وقد تُحال المسألة على لجنة تحقيق برلمانيّة».

وأوضح أن «نحاس قال إن اللجنة لم تنعقد أصلا وأنه ألغاها لأنها كانت تضمّ ضباطا أمنيين بين أعضائها، إلا أن الأوراق التي بين يدي تؤكّد أنها عقدت عددا من الإجتماعات بينما كان الوزير يقول إن اللجنة غير موجودة أصلاً».

وأشار إلى أن «اللجنة توصلت إلى أن المعلومات المرتبطة بالملف الذي قدّمته لجنة التدريب لا ترقى إلى حدود الخطر، إلا إذا تمكن الأميركيون من الحصول على داتا المعلومات من شركة الهاتف، وبالتالي على وزير الإتصالات أن يتحمّل المسؤوليّة في هذا الشأن هذا عدا وجود غرف سوداء في الوزارة سنتكلم عنها لاحقًا».

القادري

● ورأى القادري في بيان، أن «الوزير نحاس يهرب الى الأمام في موضوع ما يسمى الاتفاقية الأمنية، من خلال إصراره على القفز فوق الحقائق ومحاولة تجزئتها، بشكل يثبت تورطه ويؤكد صوابية كلامنا عن تحول وزارة الاتصالات الى محمية سياسية تسخر لحياكة مؤامرات رخيصة ثبت بأم العين أنها تستبيح مؤسسات الدولة وتضرب صدقيتها».

وأشار الى أن «بيان الوزير نحاس الذي وزعه مكتبه الإعلامي لم يجب على أي من التساؤلات المشروعة التي أثيرت، ولم يقترن بأي توضيح مقنع للمعلومات التي كشفتها صحيفة «الشرق»، التي جاءت موثقة بتفاصيل وتواريخ».

ولفت الى أن «الوزير نحاس بدّل أعضاء اللجنة الأولى الذين أخضعوا للترهيب والترغيب بعد أن قدمت تقريرها، واستبدلهم بأعضاء جدد من أجل تحريف الوقائع الفنية والتقنية، بتدخل شخصي منه بما يحاكي الغرض المطلوب من التقرير سياسيا، الذي جاء خاليا من الدقة والمعطيات الرصينة والعلمية القاطعة الدلالة».

واستهجن «عدم مبادرة رئيس لجنة الإعلام والاتصالات عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله الى الدعوة لعقد جلسة طارئة لمناقشة المستجدات الطارئة في ضوء ما كشفته «الشرق»، خصوصا وأن اللجنة سارعت الى وضع يدها على الملف بمجرد أن أثير الموضوع في صحيفة «السفير».

زهرمان

● وأعلن النائب زهرمان في بيان أمس، أنه «يوما بعد يوم تتكشف حلقات جديدة وقطب كانت مخفية قسرا من مسلسل فضائح الوزير شربل نحاس، خصوصا وأن ما نشرته صحيفة «الشرق» حول تقرير اللجنة الفنية الأوليثبت بالمستندات والوقائع بما لا يقبل الشك أن هناك لجنتين وتقريرين وأيضا وزيرين».

وقال: «هناك وزير آخر في وزارة الاتصالات يشغل غرف العمليات والأقبية، حيث صيغت تقارير الحقد والضغينة وتصفية الحسابات وتشويه سمعة مؤسسة قوى الأمن الداخلي».

أضاف: «إذا كان الوزير نحاس يعرف بالتقرير وأخفاه فتلك مصيبة أما إذا كان فعلا لا يعرف به فإن المصيبة أكبر، وهي تصل إلى ما بعد التوضيح والمحاسبة إلى الاستقالة فورا، وهذا أقل الإيمان». وأسف لـ«استقالة الرجل الخطأ كمال شحادة»، مؤكدا أن «من يصيغ تقارير في الظلمة ويوزعها في النور هو من عليه الاستقالة من منصبه وليس رجلا بكفاءة وخبرة شحادة».

مجدلاني

وفي حديث الى تلفزيون «أخبار المستقبل» طالب عضو تكتل «لبنان أولا» النائب عاطف مجدلاني رئيس لجنة الإتصالات والإعلام النيابيّة النائب حسن فضل الله «الدعوة إلى إجتماع وفتح تحقيق في التطورات التي طرأت على موضوع الإتفاقيّة الأمنيّة مع الولايات المتحدة»، مشيراً الى أن «هذا الموضوع لا يمكن السكوت عنه».

وطالب بـ«إعادة النظر في هذا الموضوع من خلال التقرير الأول وما صدر من الوزارة للتغطية على هذا التقرير»، موضحًا أن «هذا يؤكد الرأي القائل إن إتفاق الهبة هذا لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع السيادة اللبنانية». وأكد ضرورة «إعتذار وزير الإتصالات عن التجاوزات التي ارتكبها والاعتذار يكون عن طريق الإستقالة».

نقولا

● ووجه النائب نقولا كتابا الى فضل الله، متمنيا عليه «الدعوة الى جلسة استثنائية للجنة». وأوضح أنه «لما كانت الجلسة الأخيرة للجنة الإعلام قد انتهت قبل جلاء الأجوبة على الأسئلة الموجهة عبر وزارة الداخلية الى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي على سبيل المثال لا الحصر، حول موضوع المراسلات بين السفارة الأميركية وقوى الأمن الداخلي، وحول ما ورد في صحيفة «الراي» عن كلام نقل عن المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي والإجراءات الواجب اتخاذها بحق هذه الصحيفة»، آملا «توجيه الدعوة الى جلسة استثنائية من أجل متابعة البحث وجلاء الحقيقة للمواضيع المذكورة أعلاه».

موسى

● وأكد النائب موسى في حديث إلى تلفزيون «أخبار المستقبل» أن «المطلوب من الوزير نحاس أن يوضح هذا الموضوع بكل جوانبه»، داعيا الى «انتظار جلاء الموقف».

رحمة

● من جهته، رد النائب إميل رحمة على المطالبة باستقالة نحاس، وقال: «الحملة المبرمجة والمنظمة هذه تخفي أمورا كثيرة ومنها أنهم قرروا تلفيق هذا الموضوع بعد أن شعروا ان حملة نوابنا على الفساد وعلى المسارات غير السليمة في بعض الوزارات والمؤسسات الوطنية التي يديرها مسؤولون من فريقهم السياسي بدأت تعطي مردودا، لا لسبب إلا لأنها مستندة الى الحقيقة والقانون والمصلحة العامة».

اضاف: «لن نسكت عن الباطل أينما كان ومشوار تصحيح المسار قد بدأ من أجل الانقاذ». وأكد المثابرة وعدم التردد في طرح أي موضوع يحمل مخالفة»، موجها نصيحة الى أصحاب الحملة على نحاس ان «يفتشوا عن سلاح آخر».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"